

اتفاق الطائف، حساسيات الطوائف والدولة المدنية

شريك نحاس

يتراشق السياسيون بمسلمات مختلفة من وحي الدستور بعد اتفاق الطائف. تُشدّد فئة منهم على ضرورة تطبيقه، وترى أخرى أن الحاجة باتت ملحة إلى تخطئه. في الواقع، إن النقاش حول هذا الاتفاق في صلب بناء الدولة المدنية، وهو من المحرمات التي يجب كسرها على هذا المسار.

هل فقد الطائف وظيفته؟

عدّل اتفاق الطائف بعض الوظائف الأساسية في الانتظام الشكلي السابق للدولة. في الأساس هو لم يكن جهداً دستورياً، بل عبارة عن توافق سياسي. فعندما توجه النواب إلى المدينة السعودية، رعاها السوري، السعودي والأميركي. كان التشاور بين رعاة الاتفاق يسبق كل تعديل يطرأ على جملة أو تعبير معيّن، ما أدى إلى إدراج تعابير غامضة ومتناقضة مع روح الدستور أساساً. فالقول مثلاً إن «لبنان وطن نهائي» يُثير استغراباً حقيقياً: هل هناك بلد في العالم ينص دستوره على عبارة كهذه؟ إن مجرد ذكرها يفترض أن الوضع يُمكن أن يكون غير ذلك.

كذلك فإن الحديث عن «صيغة العيش المشترك» لا معنى له ولا مكان له في سياق دستوري. العيش المشترك بين من ومن؟ بين المواطنين؟ افتراض كهذا لا يوضع في دستور، بل في بيان سياسي أو لإعطاء حق الفيتو لمجموعة معينة في إطار تركيبة فدرالية.

من بين الإضافات الأبرز إلى الدستور كلمتا «مسيحيون» و«مسلمون». وهنا تناقض عجيب، لأن الطوائف كيانات تنشأ بقانون. وحتى على مستوى التعبير، ليس هناك طائفة مسيحية وأخرى مسلمة، بل 18 طائفة. إضافة إلى ورود عبارة «عائلات روحية» الشعاعية في سياق الحديث عن مجلس الشيوخ.

هذا يعني أنّ بياناً سياسياً حُشر في الدستور، وهو يعبر عن عقد معين. وبالتالي عانى النص، ولا يزال، إرباكات جعلته هجيناً وغير قابل للتطبيق وغير متطابق مع نفسه. في المبدأ عندما تضيف إلى الدستور جديداً، عليك تعديل ما يتضمنه من مواد مرتبطة بالموضوع ذاته، أو تحديد مراتب ضمن النص.

هكذا يكون اتفاق الطائف ترتيباً سيئاً أدى إلى حشر شعارات سياسية ناتجة عن توافق على إيقاف الحرب؛ تلك الشعارات غريبة عن النص الدستوري.

في الممارسة، ثبتت «الطائف» الطابع «الطائفي» للدولة. فالنص الدستوري قبل الطائف لا يذكر أبداً الطوائف في مجال التمثيل السياسي؛ وإن كانت الاعتبارات الطائفية حاضرة في الممارسة، في حصص التمثيل في مجلس النواب أساساً، فهي لم تدخل متن النص الدستوري إلا في الطائف.

في واقع الحال، تُرجم الاتفاق بتخصيص طوائف ترأسها قوى سياسية محددة بمواقع وأجزاء معينة من الدولة هي عبارة عن إقطاعات. نتجت عن هذا الأمر قدرة على الفيتو (التعطيل المتبادل)؛ تلك القدرة كانت على الأرجح شرطاً لإقناع زعماء الميليشيات بالدخول في اللعبة، فهم قايسوا سلطتهم الميليشياوية بوضع يدهم على إحدى وظائف الدولة.

إنما في المقابل، لم يكن هناك إمكان لعمل النظام إلا إذا سلم هؤلاء جميعاً دور الحكم لجهة معينة خارجية. ويرضى إقليمياً كان دور الحكم فيه للمسؤولين الأمنيين السوريين، لكن مع تغيير الترتيبات الإقليمية رحل هؤلاء وتعلّطت الآلية. الطائف معطل كتنفيذ بغياب الحكم الخارجي.

هل يُمكن تجاوز حساسيات الطوائف الآن؟ علينا أن نطرح سؤالاً اعتراضياً: هل هناك طوائف، هي عبارة عن كيانات مستقرة تاريخياً واجتماعياً، فاضت بين بعضها بعضاً لإنشاء دولة؟ إذا كان الجواب نعم، يُمكن الحديث عن عيش مشترك وحوار حضارات، وفعلياً عن فدرالية.

لكن التحليل العلمي يفرض علينا مساراً آخر في البحث. فعالية الناس الذين كانوا يعيشون في بقعة لبنان عند ترسيمه كانوا مزراعين في مناطق هامشية وجبلية ضمن السلطنة العثمانية. وطوال تاريخ طويل لم تكن السلطة المركزية تجد مصلحة لها في إدارة شؤونهم على نحو مباشر وتكليفهم لرفد ماليتها؛ تلك الجماعات كانت ثانوية جداً في الرقعة العامة، فتركهم السلطنة يتولون أمورهم لأن كلفة إدارتهم أهم من مردودهم، وهم لا يمثلون خطراً، وإن ملأوا تستطيع قمعهم بسهولة. وبالتالي فإن علاقاتهم بالسلطة الأساسية مخالفة لعلاقة المدن وسكانها بها.

طوائف لبنان تشبه عشائر البدو والأكراد. هي صيغ سياسية واجتماعية مماثلة لمجموعات لا تُمثل أولوية للسلطة المركزية، التي تتركهم يتضاربون إجمالاً وتراقبهم من الخارج. تفقّر تلك الفئات إلى مراكز السلطة المدنية في قلب الحكم المركزي، وبالتالي تحافظ على علاقاتها الاجتماعية الأساسية لحماية نفسها. من وجهة النظر هذه، تظهر الطوائف على أنها استبقاء لعلاقات عائلية شديدة في مجتمعات لم تتخرب في قلبها السلطة المركزية الخاصة بالدولة مباشرة.

إذا لم يكن هناك من جرأة لإنشاء إطار جامع في العمق، أي دولة، يبقى المشهد على حاله. ومما شهدناه في لبنان في مرحلة الستينيات والسبعينيات -ازدياد النزوح من الريف وارتفاع نسبة التعليم - كان واضحاً أن العصبية الطائفية بدأت تتلاشى. غير أنها لم تلبث أن اشتدت عندما انهارت الدولة واستعاضت المجموعات عن حماية الدولة بالأطر المذكورة وتحديداً في مرحلة الميليشيات والحرب في الثمانينات، وترسخت باتفاق الطائف.

هناك مقاربتان لتحليل الحساسيات الطائفية: إما أن الطوائف كيانات دائمة وثابتة تفاوض لإنشاء دولة بينها، أو أن الطوائف أخذت تتعرّز بسبب انحلال موقع الدولة.

هاتان المقاربتان مهمتان جداً. حتى إن التعبير باستخدام كلمتي مسلمين ومسيحيين يوحي بأن هاتين الكتلتين مكوّنتان على أساس عقائدي وفلسفي؛ الواقع ليس كذلك. إن إقامة الدولة الفعلية توحى للناس بالطمأنينة وتغفيهم من الجزرات الفعلية والمادية، لا الإيديولوجية فقط، للانتماء إلى الطوائف بغية تأمين الوظيفة والحماية من المخاطر الخارجية والداخلية وتوزيع الخدمات وما إلى ذلك.

أي محرّمات يجب أن تُكسر؟

في ظلّ المعاناة التي مرّت عليه منذ 40 عاماً، وهي فترة طويلة ومضنية، يُمكن اعتبار المجتمع اللبناني قادراً على حسم المسائل المتصلة بعلاقة الدولة بالمجتمع في مرحلة الحدّ التي لم تتجاوزها المنطقة رغم مرور 150 عاماً؛ ذلك الحسم هو لمصلحته ولمصلحة المنطقة بمجملها. مآسي هذه الرقعة الاجتماعية والجغرافية - التي كانت مكوّنة أساساً من جماعات هامشية أمنت بصمة أكثر نجاحاً للتدخلات الأجنبية عموماً والغربية تحديداً - تُسهّل في الوقت نفسه تخطي صعوبات العلاقة بين المجتمع والسلطة أو الدولة: العملية هنا أسهل من نظيراتها في بلدان أخرى مثل مصر، تونس أو ليبيا. المحرّمات الأساسية التي يجب كسرها هي تلك التي تسد أفق الدولة المدنية. الدولة في لبنان مدنية فعلاً، لكن من المهم جداً تنقية الدستور من بعض شطحات الطائف، وتنقية الخطاب من الترسبات. لقد مُس هذا الشعب أكثر من غيره بالتأطير الطائفي وهو مؤهل أكثر من غيره لتخطي تحديات الحدّ.



يرفض عون قطعاً التمديد للمجلس النيابي لأنه يعني التمديد لسليمان (هيثم الموسوي)

نجيب ميقاتي، ولا يمكنه تكذيبه في هذا الموضوع». ورأى أن ميقاتي وحكومته وصلاحياته صنعوا في سوريا، وأنه فاشل جداً في ضبط الشارع السني، متهماً إياه بممارسة «الطوائف» السياسية، وأكد أن مصلحة البلد أن تأتي بحكومة لتبريد الوضع.

وعن إعادة ترشيح ميقاتي لرئاسة الحكومة الجديدة، قال: «المشكلة ليست في عودة ميقاتي، بل تكمن في الخلاف والانقسام الموجود حول مواضع عديدة، كان ظاهرها التمديد للمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي وقانون الستين»، مضيفاً إن المرشح المؤهل لرئاسة الحكومة الجديدة يجب أن يتمتع بالحس والوفاء الوطني.

الحملة الدولية على حزب الله

على خط آخر يتعلق بالحملة على حزب الله، ذكرت صحيفة «دير شبيغل» الألمانية أن ألمانيا تسعى إلى إدراج الحزب على «لائحة الإرهاب» في الاتحاد الأوروبي إذا ثبت تورطه في تفجير حافلة على متنها ركاب إسرائيليون في بلغاريا.

وأشارت الصحيفة إلى أن وزير الداخلية الألماني هانس بيتر فريديش قال إنه يؤيد حظر حزب الله في أوروبا، بعد محادثات أجراها مع ممثلين عن الجمعية الأميركية - اليهودية وخبراء أمنيين.

من جهة أخرى، واصلت إسرائيل خرق السيادة اللبنانية، إذ لم تغب طائراتها عن أجواء الجنوب منذ ليل الخميس - الجمعة، ونفذت المقاتلات المعادية طوال فترة ما قبل ظهر أمس، غارات وهمية كثيفة وعلى علو متوسط، في أجواء معظم المناطق الجنوبية.

السياسيين الفاعلين في البلد، ضمن حكومة أنقاذ وطني». ورأى أن العلاقة مع حزب الله والشركاء في حكومة تصريف الأعمال «طبيعية».

في المقابل، شن المدير العام السابق للأمن العام اللواء الركن جميل السيد حملة عنيفة على الرئيس ميقاتي، وأشار في حديث إلى قناة «المنار» إلى أن الناس ارتاحوا بعد استقالته.

ورأى أن «التمديد للمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي ليس مطلباً داخلياً، وهو مطلب سياسي خارجي». وقال: «إن نصف رؤساء المحاور في باب التبانة يقبضون من

مختلف الإفرقاء من أجل تسمية رئيس الحكومة المكلف، نحن بانتظار قرار أكبر كتلتين نيابيتين، وعندها نقرّر من سندعم»، مشدداً على «أننا نؤلف الكتلة الوازنة في ظلّ الانقسام الحاصل في البلد مع الرئيسين سليمان وميقاتي».

من جهته، لم يستبعد الوزير أحمد كرامي عودة الرئيس نجيب ميقاتي إلى رئاسة الحكومة، لكن على رأس حكومة انقاذية. ولفت كرامي إلى أنّ الاتصال الذي جرى بين ميقاتي والرئيس سعد الحريري كان إيجابياً، ولم يستبعد «أن تؤلف حكومة برئاسة ميقاتي تضم كتلة المستقبل والأقطاب

ريفي يسلم منصبه اليوم

بعد غد الاثنين، سيقبض المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي كلمتي «السابق» و«المتقاعد» إلى لقبه. لم تنجح محاولات التمديد له، بعدما سجّل رقماً قياسياً في منصبه (8 سنوات). كان عنواناً لإطاحة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وقبله وزير الداخلية زياد بارود (بعد أزمة وزارة الاتصالات). الرجل لم يخف انتماءه السياسي: «نحن نتاج 14 آذار»، قالها أكثر من مرة بلا خجل ولا مواربة. ومنذ عام 2005، حظي بغطاء سياسي مكث، مع رفيقه اللواء الشهيد وسام الحسن، من تسيّد المديرية بلا أي رقابة تُذكر من السلطة السياسية. أنشأ قطاعات خارج القانون. واتهمه البعض بالمشاركة في «مؤامرة شهود الزور»، وتغطية مجموعات مسلحة في الشمال، ومصادرة صلاحيات مجلس قيادة مديريته. الرجل لا ينفى الكثير مما يُنسب إليه. يُدرك قوته السياسية، ويعرف دالته على رجال الأمن، الذين فتح لهم مكتبه من دون التوقف عند شكليات الترتيبية العسكرية. اليوم، سيقبض حفل تسليم وتسلم للمدير العام بالوكالة العميد روجيه سالم، بانتظار أن تحسم المشاورات السياسية أمره. فإما أن يعود مديراً عاماً عسكرياً «بمفعول رجعي»، أو أن يتفرغ لقيادة تيار المستقبل في الشمال.